

اعتبر محمد نجيب رئيس مجلس إدارة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «SAIB» أن الاجراءات التي تم اتخاذها بواسطة البنك المركزي مؤخرًا للسيطرة على سعر الدولار هي إجراءات جيدة على الرغم من محدودية الأدوات التي جرى استخدامها.

وكشف في حوار مع «الاقتصادي» عن أن هذه الإجراءات تسهم على نحو جاد في الحد من تداول الدولار خارج السوق المصرفية وتحاصر السوق الموازية.

وحذر نجيب من إمكانية عودة السوق السوداء في حالة إلغاء قرارات سقف الإيداع الدولارى دون الوفاء بتلبية الطلب على الدولار.

محمد نجيب رئيس بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «SAIB»

الإجراءات الأخيرة للبنك المركزي هدفها تحويل 20% من قاعدة الودائع بالبنوك من الدولار إلى الجنيه

حوار: غادة رأفت

مستمرة على نفس الوتيرة ونأمل ألا تتأثر تحويلات العاملين في الخليج بانخفاض سعر البترول وان تحافظ على معدلاتها. ناهيك عن طموحاتنا بشأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.

ومع ذلك فهناك جانب إيجابي بسبب الاكتشافات البترولية الجديدة حيث إن نصيب مصر من الاحتياطي المؤكد يتراوح بين ٥٠ - ٤٠ مليار دولار، ومشروع توسيع قناة السويس الجديدة الأمر الذي سوف يسهم في زيادة عائدات مصر من العملة الصعبة.

ويشير محمد نجيب إلى أن الحلول التي يمكن أن تأخذ بها الدولة لزيادة الموارد من الدولار تتمثل في بيع أصول سواء قطع أراضٍ ويمكن أن تكون مرفقة للمصريين العاملين في الخارج، أو بيع حقوق امتياز مثل رخص شركات لمزاولة النشاط مثل شركات المحمول أو البنوك كذلك قد تقوم الدولة بطرح الشركات للبيع.

ويشدد على أنه يجب على المصريين ترشيد الاستهلاك والحد من الفاقد في الإنتاج حيث يمثل الهادر المقدر بنحو ٤٠% من عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك الترشيد في الخدمات مثل السفر إلى الخارج والسياحة الخارجية والدينية، ويدلل على رحلات الحج والعمرة التي يقوم بها بعض الناس ولأكثر من مرة وتتكلف من ٢ - ٣ مليار دولار سنويا.

ويضيف أنه يجب علينا إنتاج ما نستهلكه أي يتحول اقتصادنا من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد انتاجي.

كما أشار محمد نجيب إلى الدور الإيجابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد المصري خاصة أنها تخلق فرصا للعمالة، كما أنها تمثل نحو ٨٠% من الأعمال في مصر ولكن ينقصها الشمول المصرفي ولذلك يجب على البنوك الاهتمام بهذا القطاع.



نجيب

مخاوف من عودة السوق السوداء في حالة إلغاء قرار سقف الإيداع دون مقابلة الطلب على الدولار

ساهمنا في تمويل الخطة العاجلة لوزارة الكهرباء بنحو 400 مليون جنيه

وقال إن اجراءات السياسة النقدية هدفها المحافظة على سعر صرف الجنيه للحد من التضخم والحفاظ على مستوى معيشة الشعب، ويؤكد أن صناع القرار على اختلاف مواقعهم قد حاولوا ذلك وكل بحسب رؤيته، فمثلا المحاولة الأخيرة لرفع سعر الفائدة على الودائع تصب في اتجاه تحويل الودائع بالدولار التي تمثل نحو ٢٠% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية التي تصل إلى تريليون و٧٠٠ مليار إلى الجنيه المصرى في محاولة للحد من ظاهرة الدولار، كذلك فإن صانع القرار يحاول أن يجعل الجنيه المصرى أكثر جاذبية من اكتناز الدولار. كما كانت خطوة البنك المركزي بسداد الالتزامات المالية للمستوردين بالدولار قرارا سليما، يخفض التكلفة على المستوردين.

وأشاد محمد نجيب بجهود هشام رامز المحافظ الأسبق للبنك المركزي للحد من تداول الدولار خارج السوق المصرفي والمضاربة به بأن يكون حد الإيداع للدولار ١٠ آلاف في اليوم الواحد على الا يتجاوز سقف الإيداع ٥٠ ألف دولار شهريا، ولكن كان الواجب الوفاء بالطلب على الدولار وهو لم يحدث، وعند العودة لما كان يحدث قبل العمل بهذا القرار قد نواجه سوقا سوداء واسعار صرف غير عادية للورقة الخضراء خاصة أننا نعلم أن مصر تستورد بما يتجاوز ٦٣ - ٦٠ مليار دولار سنويا أى أن هناك دولارا، ولكنه خارج السوق المصرفية.

تحديات

وأوضح أن هناك تحديات خطيرة نواجهها في السياحة نتيجة الإرهاب وتحديات أخرى في قطاع التصدير أدت إلى انخفاض صادراتنا في الشهور السابقة ولكن ما لبث الوضع أن تحسن في الشهر الأخير فقط خاصة فيما يتعلق بالصادرات غير البترولية، كما أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج



وأكد أنه إذا استطاعت البنوك إدخال هذا القطاع بالكامل ضمن نشاطها، فسيحقق القطاع المصرفي إنجازاً وطفرة هامة لا غنى عنها.

ويؤكد أن بنك «SAIB» لديه خطة لتطوير هذا القطاع ولديه أهداف طموحة يحققها مرحلياً.

ويرجع أن البنوك تتعامل مع هذه الشريعة من الأعمال ولكن ما يمنعها من التوسع هو أن بعض هذه الشركات قد تفتقد إلى هيكل تنظيمي واضح وعمق في الإدارة بل أيضاً تداول للإدارة وربما ينقصها قواعد الحوكمة وبعضها ليس لديه مراكز مالية معتمدة ومنظمة وهذا ما يحاول بنك «SAIB» الوصول إليه عند تعامله مع العملاء، وهو استكمال جميع الجوانب الوثيقة الصلة بنجاح النشاط وذلك للحد من مخاطر عدم السداد، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء العملاء هم دائماً تابعون في الصناعة وليسوا قادة السوق.

وأضاف أن الشركات التي تتميز بمعدل دوران من ٥٠ إلى ١٠٠ مليون جنيه قد وصلت إلى التضجج المالي وأن الشركات الأصغر هي التي تحتاج إلى تطور ومتابعة.

وفيما يتعلق بالشهادات التي طرحها البنك الأهلي وبنك مصر ذات العائد ١٢.٥٪، فإن البنك يراقب التطورات في السوق ويستجيب لها للحفاظ على عملائه ويقدم منتجات مصرفية تواكب هذه التطورات وتلبى احتياجات عملائه تحقيقاً لمستهدفات البنك الرقمية.

تمويل العجز

ويعلق محمد نجيب على قرض البنك الدولي بمبلغ ٣ مليارات دولار بأنه هام لتمويل العجز في مواردينا من العملة الصعبة وأن هذه القروض شهادة صحة لاقتصادنا ويجب علينا الاستعانة بها عندما تقتضى الحاجة. ويؤكد محمد نجيب أن قوانين الاستثمار في مصر يجب أن تتعاطف مع المستثمر ولذلك لا بد أن يرفق توضيح لفلسفة القانون مع مواد القانون وكذلك يجب التعريف بأن المستثمر هو شخص يعرض أمواله لنوع من المخاطرة ولكنه يخلق فرص عمل وهو الهدف الأسمى لأي اقتصاد، كذلك لا بد قبل وضع القانون الأخذ بأراء كبار رجال الأعمال والمصرفيين وأعضاء مجالس الإدارات في البنوك والغرف التجارية ثم تتم صياغته وذلك بدلاً من صياغة القانون أولاً ثم الاستفتاء عليه أو محاولة استطلاع الآراء بشأنه ذلك لأن لأي قانون جوانب لا يفهمها إلا القانونيون أنفسهم.

وبالنسبة للقروض المشتركة فإن بنك «SAIB» قد أولى اهتماماً للقطاعات التي أعطتها الدولة أولوية للنهوض بها والتي تم الإعلان عنها في المؤتمر الاقتصادي بشرم

4.4 مليار جنيه محفظة القروض المشتركة بالبنك بنسبة نمو 76%

جنيه حتى نهاية أكتوبر من العام الحالي مقارنة بنحو ٢.٥ مليار جنيه في نهاية ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٧٦٪ والمحفظة تشمل قروضاً بالدولار وقروضاً بالجنيه المصري.

وكان بنك الشركة المصرفية قد حقق أرباحاً قدرها ٢١٨ مليون جنيه حتى ٣٠ سبتمبر الماضي مقابل ١٧٨ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام السابق بزيادة قدرها ٤٠ مليون جنيه وبنسبة نمو ٢٢٪. زادت أرباح التشغيل مقارنة بالعام السابق الذي كان قد تضمن أرباحاً غير متكررة نتيجة لبيع استثمارات مالية حققت أرباحاً قدرها ٧٧.٨ مليون جنيه مصري، أما هذا العام فقد حقق البنك صافي عوائد وعمولات وإيرادات أخرى بلغت ٩٢٨ مليون جنيه عن العام الحالي مقابل ٥٧١ مليون جنيه عن العام السابق بنسبة نمو ٦٢٪.

وبلغ إجمالي المركز المالي في ٣٠/٩/٢٠١٥ نحو ٤٤.٨ مليار جنيه مقابل ٣٣.٢ مليار جنيه في ٣٠/٩/٢٠١٥ بزيادة قدرها ١١.٦ مليار جنيه وبنسبة نمو ٣٥٪. وهذه الزيادة نتيجة لزيادة ودائع العملاء التي بلغت ٣٨.٩ مليار جنيه في ٣٠/٩/٢٠١٥ مقابل ٢٨.٤ مليار جنيه في ٣٠/٩/٢٠١٤ بزيادة قدرها ١٠.٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٧٪. كذلك زادت محفظة القروض بمبلغ ٢.٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٨٪ حيث بلغت ١٢ مليار جنيه في ٣٠/٩/٢٠١٥ مقابل ٨.٧ مليار جنيه في ٣٠/٩/٢٠١٤.

وكان البنك قد افتتح ثلاثة فروع جديدة في مناطق المعادي وزياد وشيراتون لتتضم إلى شبكة فروعها التي وصلت إلى ٢٨ فرعاً، ويجري حالياً تجهيز وإعداد فرعين جديدين بمنطقة شبرا والهرم.

الشيخ والتي كان على رأسها قطاع الكهرباء، فقام البنك بالتعاون مع بنك أبو ظبي الإسلامي وبنوك أخرى بمنح قرض مشترك بمليار و ٦٠٠ ألف جنيه لتمويل الخطة العاجلة لوزارة الكهرباء لصيف ٢٠١٥، حيث بلغت حصة بنك الشركة العربية المصرفية نحو ٤٠٠ مليون جنيه وبما يعادل ٢٥٪ من إجمالي القرض والقرض يديره بنك أبو ظبي الإسلامي وتم صرفه في إبريل ٢٠١٥ وبفترة سماح لمدة عام واحد.

ويضيف محمد نجيب أن البنك قد قام بتمويل القطاع الخاص أيضاً ويشترك المصرف العربي الدولي (مدير التمويل) في قرض ممنوح للشركة الوطنية للبتترول وهي إحدى الشركات التي تقدم خدمات البحث والتقيب في الآبار البحرية والقرض يجاوز ٢٧ مليون دولار مناصفة بين المصرفين ويسد على سنوات وبفترة سماح سنة واحدة.

قروض مشتركة

وبالنسبة لمحفظة القروض المشتركة للبنك يؤكد محمد نجيب أنها قد سجلت ٤.٤ مليار